وزارة الخارجية تفتح تحقيقا في توريد الغاز الجزائري إلى تونس

وزارة الصناعة والطاقة: لا علاقة للجزائر بحقل الغاز بالبرمة

أوردت صحيفة «الشروق» الجزائرية وعدد من الصحف الأخرى معلومات حول تحقيقات منتظرة في تصدير الغاز الجزائري إلى تونس في عهد الرئيس المخلوع، وذلك بطلب من وزارة الخارجية التونسية بعد الاشتباه في استيلاء أفراد من عائلة الرئيس المخلوع وعائلة «الطرابلسية» على صفقات لتوريد الغاز دون اخضاعها للديوانة وبيعها إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز (الستاغ).

وأضافت الصحيفة أن فرق الرقابة القمرقية الجزائرية بدأت تحقيقاتها في قضية «تهريب» الغاز إلى تونس عبر «البرمة» دون رقابة قمرقية في تونس وذلك خدمة لمصالح «الطرابلسية».

وأكدت أن وزارة الخارجية في تونس طلبت معطيات اضافية قبل فتح تحقيق حول صفقات تصرف فيها «الطرابلسية» بتواطئ مع «الستاغ» وذلك لتوريد الغاز دون الأداءات الديوانية.

وباتصالنا بالإدارة العامة للعالم العربي في وزارة الخارجية، أكد لنا مصدر بالوزارة أن القضية تهم وزارة الصناعة والطاقة بما أن الصفقات كانت موجهة إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز (الستاغ).

ولم ينف مصدرنا إمكانية التحقيقات في هذه القضية خاصة أن الأمر يتعلق بعشرات المليارات الديوانية.

ومن جهتنا اتصلنا بوزارة الصناعة والطاقة فنفى مصدرنا أن تكون تونس قد استفادت من الغاز الجزائري بواسطة عملية تصدير.

وأضاف أن حقل الغاز «البرمة» لا دخل للجزائر فيه، وأن تونس تستفيد فقط بنسبة من الغاز من الأنبوب الذي يمر بين الجزائر وإيطاليا أو تحصل على قيمة مالية تعادل النسبة التي كانت ستستفيد منها من كميات الغاز.

مجدي السعيدي

الأخبار 7 جويلية 2011

صفحة 3